مجلة
المحاسب العربي

الإصدار الخامس عشر

Journal of the Arab accountant مجلة المحاسب العربي

إقرأ في هذا العدد

علاقة المحاسبة بفروع المعرفة الإخرى

أنظمة التكاليف الحديثة في بيئة التصنيع المتطورة

إقتصاد بلا بطالة ومنتهجية إقتصادية إســـلامية

مفاهيم أساسية لنظم المعلومات

مفاهيم الأصول طويلة الأجل طبقا لمعايير المحاسبة المصرية

Journal of the Arab accountant
مجلة المحاسب العربي

مجلة

المحاسب العربي

مجلة شهرية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية ، كما تهدف المجلة على إلقاء الضوء على بعض المواضيع التي لم يتم طرحها في المنتديات المحاسبية بشكل مباشر وكذا بعض المواضيع المشابهة لما في المنتديات ولكن هنا ستجد لها طابع أخر عن المنتديات ، كما تهدف إلى مساعدة جميع المحاسبين والمحاسبات للرقي بعلم المحاسبة ، وإذا ما عمل المحاسب أو المحاسبة بجد واجتهاد على الدراسة والتدريب ، فإنه ستصبح قادر/ ستصبحين قادرة على وضع قدميك وبكفاءة على سلم الارتقاء في مجال المحاسبة لما لها أهمية كبرى في هذا العصر .

أهداف المجلة

- خطوات نحو التقدم والرقي في هذا المجال ، ابتغاء مرضاة الله ،
زيادة وتنمية معلوماتك المحاسبية

الفئات المستهدفة لهذه المجلة

- الموظفون .
- الطلبة في المعاهد والجامعات .
- المهتمون بتعلم علم المحاسبة من مختلف الفئات .

للإتصال بنا

elmosaly7@gmail.com

+96597484057

https://www.facebook.com/groups/waelmourad

علاقة المحاسبة بفروع المعرفة الأخرى

أ - وائـــل مـــــراد

المقدمة:

المحاسبة ترتبط مع كثير من فروع المعرفة الاخرى كالإداره ، والرياضة ، والقانوان ، والإقتصاد ، وبالتالي فإنها تتبادل بعضها البعض ومن اكثر فروع المعرفة صلة بالمحاسبة ما يلي : -

• علاقة المحاسبة وإدارة الأعمال :

توجد من الروابط القوية بين علم المحاسبة وعلم الإدارة ، الإدارة تتولى بطبيعتها المسئوليات الإدارية والتنفيذية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة .. الخ من المسئوليات الادارية فإن عمل المحاسب أن يقوم بدارسة تفصيلية بين كل هذه المهام قبل تصميم النظام المحاسبي للوحدة الإقتصادية حتى يساعد النظام الذي يقوم بتصميمة على تحقيق الأهداف التي تسعى الإدارة إليها .

فإن الإدارة عندما تقوم ببعض التخطيط تواجه بع المشاكل منها الإختيار بين العديد من البدائل المتاحة ومن ثم الإختيار والمفاضلة من احد هذه البدائل المتاحة ، ولهذا فغن الإدارة تحتاج إلى بيانات تساعدها على الإختيار ، ويعتبر النظام المحاسبي أكبر مصدر للبيانات النالية .

أيضاً القياس المحاسبي للربح في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في القيام بوظائفها ، وتلك تمثل احد صور الارتباط بين المحاسبة والادارة .

• علاقة المحاسبة والإقتصاد :

رغم أن المحاسبة الاقتصاد يرتبطان أو يلتقيان مع بعضهما البعض في دراسة الوحدة الإقتصادية ، فالمحاسبة والإقتصاد يهتم بدارسة مفهوم الربح والتكلفة وراس المال ، إلا أنه توجد بعض الإختلافات بين كلاهما نوجزها فيما يلي :

المحاسبة	الإقتصاد
قاصر على وحدة إقتصادية بذاتها سواء زراعية أو صناعية أو تجارية ...	يهتم بالمجتمع ككل « أي أن نظرة الإقتصاد اسمب واعم»
أن المبادى العلمية التي تحكم كل منهما تختلف إختلافاً كبيراً ولعل أوضح مثال على ذلك ما ياخذ الإقتصاديون على المحاسبين من إنتقادات حول فرض ثبات وحدة النقد ، وتحقيق الإيرادات بالبيع والتكلفة التاريخية وغيرها .... أيضاً يوجد هناك تكامل بينهم يحث كل منهم في تبني المحاسبة كثيرا من المصطلحات والمفاهيم الإقتسادية وإستحدامها في العديد من أدوات التحليل الإقتصادي . ايضاً تقوم المحاسبة بتوفير البيانات والمعلومات التي توضح الأداء والفعلي للمبادى والمعايير الإقتصادية في التطبيق العملي .	

• علاقة المحاسبة والعلوم الرياضية :

ترتبط أيضاً المحاسبة والعلوم الرياضية والإحصائية نظراً لقيام المحاسبة بإستخدام كثير من أدوات التحليل الرياضي والإحصائي خاصة في مجال المحاسبة والإدارة ومحاسبة التكاليف .

كم أن هذه العلاقة ليست جديد بقدر ما هي علاقة عضوية قائمة منذ وجدت المحاسبة ، فالأرقام ما هي إلى مخرجات لأنظمة عددية في اصولها الفكر الرياضي .

ولا تقتصر العلاقة على ما سبق بل نجد أن الإحصائي قد يستفيد من البيانات المالية التي يستخرجها المحاسب حيث ان المحاسب يقوم بإستخراج بياناته المالية ومن ثم يتولى الإحصائي عملية تبويبها وفقاً لمنهج يراه هو مناسباً للهذف الذي يسعى إليه .

وعلى الرغم من ان العلاقة متبادلة إلا إن نطاق ومدى الإهتمام يختلف في المحاسبة عنه في الرياضيات والإحصاء المحاسب يركز على البيانات المالية وفقط بل يتسع نطاق إهتمامة ليشمل مجالات أكثر شمولاً وإتساعاً ولذلك بحكم كونة من العلوم الإجتماعية والطبيعية .

• علاقة المحاسبة والقانون :

ترتبط المحاسبة بالقانون إرتباطاً وثيقاً من عدة نواحي فمن ناحية نجد أن القانون قد يتدخل لنظم عملية مسك الدفاتر والإحتفاظ بالسجلات وكذلك يتدخل في العمليات التجارية من بيع وشراء ودائنون ومدينون ... الخ
وعلى الجانب الأخر نجد أن المحاسبة تؤدئ خدمات للقانوين من إستخراج بيانات مالية .

وإلى لقاء أخر في العدد القادم بإذن الله

المراجع : أصول المحاسبة المالية – د . علي عبدالعلم والدكتور صفا محمود

انظمة التكاليف الحديثة في بيئة التصنيع المتطورة

محاسب - اسامة سالم القيسي

المقدمة:

كان للثورة التقنية وبيئة التصنيع الحديثة أثرها البالغ على تطور محاسبة التكاليف متمثلا بالمستجدات الحديثة في محاسبة التكاليف وخصوصاً ما يتعلق بتقنيات إدارة التكلفة
(كنظام الإنتاج في الوقت المحدد ، نظام الومضة المرتدة ، إدارة الجودة الشاملة ، التكلفة والإدارة والموازنة على أساس الأنشطة ، التحسين المستمر ، التكلفة المستهدفة ، هندسة القيمة ، المقارنة المرجعية ، نظرية القيود وبطاقة الأداء المتوازنة)
حيث استطاعت محاسبة التكاليف توظيف هذه التقنيات لخدمة منظمات الإعمال خاصة بعد انتشار استخدام المكننة المتطورة والمسيطر عليها الكترونياً واستخدام نظم تصنيعية مرنة ومتكاملة وصولاً إلى المصنع المؤتمت .

ويتضمن المقال عدة محاور وكالاتي :
أولاً: مفهوم إدارة التكلفة .
ثانياً: تقنيات إدارة التكلفة في ظل بيئة التصنيع الحديثة ويضم أربعة مجموعات :
المجموعة الأولى : وتضم التقنيات (الإنتاج في الوقت المحدد ، الومضة المرتدة ، إدارة الجودة الشاملة) .
المجموعة الثانية : وتضم التقنيات (التكلفة على أساس الأنشطة ، الإدارة على أساس الأنشطة ، الموازنة على أساس الأنشطة) .
المجموعة الثالثة : وتضم التقنيات (التكلفة المستهدفة ، هندسة القيمة ، التحسين المستمر) .
المجموعة الرابعة : وتضم التقنيات (المقارنة المرجعية ، نظرية القيود ، بطاقة الأداء المتوازنة) .

<u>أولاً: مفهوم إدارة التكلفة</u>

قبل التعرف على تقنيات إدارة التكلفة يكون ضرورياً التعرف على مفهوم إدارة التكلفة، حيث عرفت بأنها (الأداء والجهد المبذول من قبل التنفيذيين وغيرهم في مجال إدخال وتضمين وربط الكلف منطقياً بوظيفتي التخطيط والرقابة وعلى المديين القصير الأجل والطويل الأجل) (البكري ونعيم، ١٩٩٦، ٢١٦)

وكذلك عرفت إدارة التكلفة بأنها (عبارة عن مجموعة من الأنظمة التي يمارسها المديرون عند التخطيط القصير الأجل والطويل الأجل فضلاً عن الرقابة على التكاليف) (باسيلي، ٢٠٠١، ٣١٦) .
ثانياً: تقنيات إدارة التكلفة في ظل بيئة التصنيع الحديثة ويضم أربعة مجموعات:

المجمـــوعة الأولـــــى :
وقد تضمنت هذه المجموعة ثلاثة تقنيات وكالآتي :
١- تقنية الانتاج في الوقت المحدد JUST IN TIME (JIT)
٢- تقنية الومضة المرتدة BACK FLASH COSTING (BFC)
٣- تقنية ادارة الجودة الشاملة TOTAL QUANTITY MANAGEMENT TQM

١- تقنية الإنتاج في الوقت المحدد

تعرف تقنية JIT بأنها (ذلك النظام الذي يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال الإزالة بقدر الإمكان تأخيرات الإنتاج والمخزون، أي انه يسعى من اجل التخلص من الضياع في المواد خلال العملية الإنتاجية ابتداءا من التصميم إلى حين تسليمه إلى الزبون). (البكري وإسماعيل، ٢٠٠١، ٢٠٥)

٢-تقنية الومضة المرتدة :

تعرف هذه التقنية بأنها (نظام قياس التكلفة الذي يتم فيه تأجيل تسجيل ما يطرأ على حالة المنتج إلى إن يصبح منتجاً تاماً أو إلى إن يتم بيع المنتجات، أي عدم تسجيل تغيير المواد الخام وتحولها إلى إنتاج تحت التشغيل). (الجمال، ٢٠٠٠، ٧٠).

٣- تقنية إدارة الجودة الشاملة :

في ظل بيئة التصنيع الحديثة أصبح تحقيق الجودة ليس مكلفاً وإنما المكلف هو عدم تحقيقها، لذلك أصبحت الجودة ضرورية ويجب توافرها في أي شركة ترغب بتحقيق أهداف النمو والتوازن والاستقرار في السوق، بحيث أصبح تقنية TQM إحدى الأولويات الإستراتيجية لتحقيق المزايا التنافسية للشركة لذلك أصبحت هذه التقنية مصب اهتمام الباحثين والمفكرين في الوقت الحاضر لأنها لم تعد تقتصرعلى جودة المنتجات أو الخدمات التي تقدم إلى الزبائن فحسب بل امتدت الجودة لتشمل الهياكل التنظيمية والعمليات والنظم والإجراءات والموارد البشرية لذلك فقد عرفت تقنية TQM بأنها (عملية التحسين المستمر والتي تبحث عن الفرص لزيادة رضا المستهلك من خلال تحديد وحل المشاكل التي تقيد الأداء الحالي) (السبوع، ٢٠٠٠ ، ٣٨)

المجموعة الثانية :
أيضا تتضمن هذه المجموعة ثلاث تقنيات وكالآتي:-
١- تقنية التكلفة على أساس الأنشطة
Activity Based Costing (ABC)
٢- تقنية الإدارة على أساس الأنشطة
Activity Based Management (ABM)
٣- تقنية الموازنة على أساس الأنشطة
Activity Based Bageting (ABB)
والآتي توضيح لكل تقنية من تقنيات هذه المجموعة

١-تقنية التكلفة على أساس الأنشطة

إن تقنية ABC تقوم على أساس التركيز على الأنشطة باعتبار النشاط هو حدث أو مهمة لها غرض معين، حيث يتم تجميع كلف الأنشطة على شكل مجمعات تسمى مجمعات الكلف (Cost Pools) وذلك عن طريق موجهات الكلف بحيث يكون موجهة كلفة لكل نشاط ومن ثم تخصيص كلف الأنشطة على المنتجات أو الخدمات وفقاً لمسببات التكلفة بالاعتماد على معيار السبب / الأثر الذي يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من العدالة في تخصيص التكاليف وأكبر قدر من الدقة في التخصيص (باسيلي،٢٠٠١، ٦٠)

٢- تقنية الإدارة على أساس الأنشطة :

نتيجة لظهور تقنية ABC والتي ارتكزت على دراسة وتحليل الأنشطة فقد ظهر توجه واهتمام كبير حول تطويع معلومات نظام ABC حول الأنشطة في خدمة الإدارة وإدارة الكلفة وظهرت تقنية الإدارة على أساس الأنشطة (ABM) وقد عرفت هذه التقنية بأنها (أسلوب يعتمد على مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات وذلك عن طريق الاستعانة بمعلومات التكاليف على أساس الأنشطة لإرضاء الزبائن وإشباع حاجاتهم وتحسين الأرباح. (باسيلي، ٢٠٠١، ٣١٣) .

٣- تقنية الموازنة على أساس الأنشطة:

كذلك من نتائج بيئة التصنيع الحديثة ودخول الأتمتة في العمليات الإنتاجية هو تزايد الاهتمام بالتكاليف غير المباشرة وعلى وجه الخصوص الجزء الثابت منها بالنسبة إلى مجموع تكاليف الإنتاج، ونتيجة للانتقادات التي وجهت إلى الموازنات التخطيطية التقليدية ظهر مفهوم جديد هو الموازنة على أساس الأنشطة ABB.

والتي يمكن تنفيذها عندما تطبق المنظمة تقنية ABC وذلك باستخدام معلومات ABC، حيث توصف تقنية ABB بأنها (نظام تكلفة على أساس الأنشطة معكوس حيث يكون هدف إعداد الموازنة على أساس الأنشطة هو التحويل بتجهيز الموارد فقط المطلوبة لتلبية الإنتاج وحجم المبيعات الموجودة في الموازنة). (أغا ، ٢٠٠٦ ، ٢٤) .

المجموعة الثالثة :
تتضمن هذه المجموعة ثلاث تقنيات أيضاً وكالآتي
١- تقنية التكلفة المستهدفة (T.C) Target Cost
٢- تقنية هندسة القيمة (V.E) Value Engineering
٣- تقنية التحسين المستمر kaizen
والآتي توضيح لكل تقنية من تقنيات هذه المجموعة:

١- تقنية التكلفة المستهدفة

فتقنية التكلفة المستهدفة T.C أحد أهم تقنيات إدارة التكلفة فقد عرفت بأنها (إحدى تقنيات إدارة التكلفة الموجهة نحو السوق إذ يتم استعمالها في بداية حياة المنتج –المرحلة المبكرة من دورة حياة المنتج- لتعزيز الربحية والإنتاجية بشكل عام) (الذهبي والغبان ،٢٠٠٧، ٢٣٦) وكذلك عرفت تقنية T.C بأنها (إحدى أدوات إدارة التكلفة في ظل البيئة التنافسية لأنها تستهدف ثلاثة عناصر تنافسية رئيسية هي «السعر والنوعية والكلفة» إلى جانب الإبداع (السبوع، ٢٠٠٠، ٤٤)

٢- تقنية هندسة القيمة

إن تقنية هندسة القيمة جاءت كاستجابة لتقنية التكلفة المستهدفة. وقد عرفت تقنية هندسة القيمة (بأنها نشاط تصميم المنتج من زوايا مختلفة بأدنى تكلفة ممكنة وذلك من خلال إعادة النظر في الوظائف أو المنافع التي يحتاجها الزبون). (باسيلي ، ٢٠٠١، ١٠٥).

١- تقنية التحسين المستمر

يطلق على التحسين المستمر في اليابان مصطلح Kaizen وهو احد التقنيات الحديثة والمهمة التي تقوم على أساس إدخال التحسينات بصورة تدريجية ومتتالية على الإنتاج وتنعكس هذه التحسينات في خفض الكلف وتحسين جودة المنتج.

بذلك يمكن تعريف التحسين المستمر بأنه (السعي الدءووب نحو تطوير الأداء وتحسين الجودة بهدف تعظيم المنفعة التي يحصل عليها المستهلك وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن دون المساس بالجودة ، بذلك فان التحسين المستمر يهدف إلى تخفيض التكاليف وليس رقابتها بهدف خفضها وذلك في الأجل القصير الذي يتفق وقصر دورة حياة المنتج من اجل تلبية رغبات المستهلكين وإرضاء طموحهم وتحقيق ميزة تنافسية للمنظمة وبالتالي زيادة حصتها السوقية) (باسيلي ، ٢٠٠١ ، ١٠٩)

المجموعة الرابعة :
وتضم ثلاثة تقنيات وكالاتي :
١- تقنية المقارنة المرجعية
(BENCH MARKING (BENG)
٢- تقنية نظرية القيود
(THEORY OF CONSTRENS (TOC)
٣- تقنية بطاقة الأداء المتوازنة
BALANCE SCORECARD (BSC)

والآتي توضيح لكل تقنية من تقنيات هذه المجموعة:

١- تقنية المقارنة المرجعية

عرفت بأنها (الأسلوب الذي يمكن المنظمة من تحديد ما إذا كانت الأهداف المحددة تتناسب مع احتياجات السوق التي تتأثر بالمنافسين إذ لا يكفي إن نحدد أهدافا تزيد بنسبة معينة عن أهداف العام الماضي ونعتبر ذلك مؤشراً للتقدم والتحسين). (التكريتي، ٢٠٠٠، ٢٠٨)

وعرفت المقارنة المرجعية أيضاً بأنها (عملية مستمرة لقياس وحدة المنتج أو الخدمة أو الأنشطة عند أفضل مستوى من مستويات الأداء ، سواء كانت تلك المستويات موجودة داخل أو خارج المنظمة من اجل الاسترشاد بها). (باسلي، ٢٠٠١ ، ٣٦)

٢- تقنية نظرية القيود

عرفت نظرية القيود بأنها (عملية مستمرة لتحديد قيود النظام وإزالتها لضمان الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة المخرجات للمنتجات التامة بأكبر حجم ممكن لضمان زيادة الربحية للمنظمة).(الطرية ، ٢٠٠٦ ، ١٢) .

٣- تقنية بطاقة الأداء المتوازنة

في ظل المفهوم التقليدي للقياس المحاسبي كانت المنظمات تركز على النتائج المالية إلا إن الرؤيا الإستراتيجية أضافت بعداً جديداً في قياس الأداء تمثل باستخدام مقاييس غير مالية إلى جانب المقاييس المالية، خاصة بعد تحول اتجاه اهتمام المنظمات نحو احتياجات الزبائن من حيث الكلفة والنوعية بذلك فان تلك الرؤيا استحدثت تقنية جديدة لقياس الأداء سميت بتقنية بطاقة الأداء المتوازنة (BSC)

فقد عرفت تقنية BSC : بأنها (مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية المتعلقة بعوامل النجاح الحرجة لخلق قيمة للمنظمة من خلال تكامل مكوناتها المتمثلة بالفرص الحالية والمستقبلية كما انها تركز على توجه المنظمة نحو الإبداع في مقاييس الأداء في ظل بيئة التصنيع الحديثة). (البرزنجي ، ٢٠٠٨ ، ٤١).

المصـــــادر

أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية
١- سليمان سند سبع السبوع، (٢٠٠٠)، استخدام نظام ABC وأساليب ABM لاتخاذ القرار وتقييم أداء المنظمة، دراسة نظرية وتطبيقية في شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية الثقيلة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٢- ندى عبد الرزاق سليمان أغا، (٢٠٠٦)، مدى إمكانية تطبيق ABC كأسلوب حديث في محاسبة التكاليف بالتطبيق على معمل الغزل والنسيج في الموصل، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٣- بهار خالد مصطفى البرزنجي، (٢٠٠٨)، اعتماد بطاقة العلامات المتوازنة في تقويم الأداء بالتطبيق على معمل سمنت سرجنار في محافظة السليمانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٤- نشوان طلال سعد اللّه الطربة، (٢٠٠٦)، الدور المحاسبي في بيان تأثير القيود، دراسة لإمكانية تطبيق نظرية القيود في معمل الغزل والنسيج في الموصل، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
ثانياً: البحوث والدوريات العلمية
١. إسماعيل يحيى التكريتي، (٢٠٠٠)، المقارنة المرجعية أداة لتقييم الأداء وأسلوب للتطوير المستمر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٤، المجلد ٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٢.رياض حمزة البكري، فائز نعيم، (١٩٩٦)، نظام الكلفة على أساس الأنشطة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٨، المجلد ٣، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.
٣. جليلة عيدان الذهبي، ثائر صري الغبان، (٢٠٠٧)، استهداف السعر كأساس لتحقيق تقنية التكلفة المستهدفة للوحدات الاقتصادية العاملة في بيئة الأعمال الحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٤٨، المجلد ١٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٤. رياض حمزة البكري، محمد عاصم إسماعيل، (٢٠٠١)، العلاقة بين نظام الإنتاج في الوقت المحدد ومفهوم السيطرة النوعية الشاملة وتأثيرهما على تخفيض التكاليف وتحسين النوعية للمنتج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٨، المجلد ٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
ثالثاً: الكتب العلمية
١. مكرم عبد المسيح باسيلي، (٢٠٠١)، محاسبة التكاليف الأصالة والمعاصرة، الجزء الأول، رؤية إستراتيجية، الطبعة الثالثة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

تم بحمد اللّه (لاتنسونا من صالح دعائكم)

من اعداد المحاسب
اسامة سالم القيسي

اقتصاد بلا بطالة – منهجية اقتصادية اسلامية

د - هايل طشطوش

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى. من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم أعتبارهم عاطلين عن العمل.

كيفية احتساب معدل البطالة:

هو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوه العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة. وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويمكن حسابها كما يلي:

معدل البطالة = عدد العاطلين مقسوما على عدد القوة العاملة مضروباً في مائة.

معدل مشاركة القوة العاملة = قوة العمالة مقسوما على النسبة الفاعلة مضروباً في مائة.

أما ابرز أنواع البطالة

يمكن أن نشير إلى ثلاث أنواع رئيسة للبطالة وهي :

• البطالة الدورية (البنيوية) والناتجة عن دورية النظام الرأس مالي المنتقلة دوما بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.

• بطالة احتكاكية وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة.

• البطالة المرتبطة بهيكلة الاقتصاد وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى.

• البطالة المقنعة، وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر لهُ كفايتهُ من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم.

اثار البطالة:

اولا : مشكلات اجتماعية: تؤدي البطالة الى بروز مشكلات اجتماعية قد يودي بالكيان الاجتماعي وتؤدي الى زعزعة الاستقرار الاجتماعي كاملا ومن أبرز هذه الظواهر الاجتماعية:

– الفساد الاخلاقي: حيث تؤدي البطالة الى عزوف وتأخر سن الزواج بالنسبة إلى الشباب، ونتيجة لذلك يتعرض المجتمع إلى المشكلة الأشد خطورة، وهي الفساد الخلقي.

– ومن نتائج البطالة أيضا **الشعور بالاحباط** وهذا يدفع بالعاطلين عن العمل واغلبهم من جيل الشباب إلى المخدرات بأنواعها، أو إلى وسائل من اللهو الرخيص، هروبا أو محاولات هروب، مما هم فيه من ضيق، وفي الوقت نفسه — إذ لا يجدون المال الذي يلزم للانفاق علي المخدرات واللهو، يلجأون إلى أساليب خاطئة في الحصول علي هذا المال كالسرقة والقتل والنهب وقطع الطرق ....الخ.

– انتشار الضغائن والاحقاد على الاغنياء وعلى الدولة وهذا السخط يتم استغلالة من قبل الجهات الحاقدة والكارهة لاثارة القلاقل والمشكلات ضد الدولة والنظام الحاكم وتعبئة نفوس الشباب في اتجاهات سلبية و معارضه.

– ومن النتائج السلبية للبطالة هو **خسارة العقول والكفاءات** نتيجة هجرة كثير من الشباب بحثا عن الرزق، دون النظر في العواقب على الصعيد الشخصي والصعيد القومي .

ثانيا : اثار اقتصادية : ينجم عن البطالة اثار اقتصادية سيئة ، فمن الاثار الاقتصادية :

– الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة.
– انخفاض مستوى الدخل الشخصي.
– يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الانفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار.
– حصول الكساد والركود واحيانا حصول فائض في الناتج الكلي للاقتصاد.

المنهجية الاسلامية لعلاج البطالة:

لقد قدم الاسلام منهجية عظية لعلاج موضوع الفقر والبطالة في المجتمع المسلم تقوم على الركائز التالية :

أولاً: فريضة الزكاة:

تعتبر الزكاة حق وليس منَة أو تفضلا من الأغنياء على الفقراء، بل إن الأغنياء إذا لم يؤدوها عوقبوا على ذلك، بل ويجب على ولي الأمر أن يحصلها منهم بالقوة إن أنكروها أو أبوا أن يؤدوها، كما فعل أبو بكر الصديق رضي اللّه عنه عندما حارب مانعي الزكاة بعد وفاة الرسول صلى اللّه عليه وسلم. حيث إن ابرز وظيفة للزكاة هوانها تقوم بعملية إعادة توزيع للدخل فهذا يقلل من حدة التفاوت في الدخول مما يؤثر بشكل إيجابي على تقليل البطالة.

ثانياً: الحث على تعلم الحرفه والمهنة على شكل مشاريع صغيرة:

عن أنس بن مالك – رضي اللّه عنه – أن رجلا من الأنصار أتى النبي صلى اللّه عليه وسلم يسأله فقال: «أما في بيتك شيء؟» قال بلى حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه من الماء، قال: «ائتني بهما» قال: فأتاه بهما، فأخذهما رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم بيده، وقال: «من يشتري هذين»؟ قال رجل أنا آخذهما بدرهم، قال: «من يزيد على درهم؟» مرتين أو ثلاثا قال رجل: «أنا آخذهما بدرهمين» فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري، وقال: «اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوما فأتني به» فأتاه به فشد فيه رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم عودا بيده، ثم قال له: «اذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوما» فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوبا وببعضها طعاما، فقال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم: «هذا خير لك من أن تجيء المسألة بنكتة في وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجع».

استخدم رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم في هذا الحديث علاجات ناجحة لمشكلة البطالة، سبق بها الإسلام كل النظم التي لم تعرفها البشرية إلا بعد قرون طويلة من ظهور الإسلام.

ولا شك ان اقتصاديات معظمِ دول العالم تقوم اليوم على المشروعات الصغيرة فمثلاً يوجد في ايطاليا ٦مليون و٣٠٠الف مشروع صغير. وأوروبا ٣٠٪ من اقتصادها للحكومة والشركات الكبرى و٧٠٪ للمشروعات الصغيرة.أما أمريكا فقد وفرت ١٥ مليون فرصة عمل في العشر سنوات الأخيرة من المشروعات الصغيرة..

ثالثا: الوقف الخيري:

لقد حثت السنة النبوية على الوقف وشجعت على ذلك فقد روى أبو هريرة أن النبي صلى اللّه عليه وسلم – قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». وقد فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف.

رابعا: الدعوة إلى العمل والانتاج وترك التواكل والاعتماد على الدولة والاغنياء:

المسلم في المجتمع الإسلامي مطلوب منه أن يعمل، ومأمور أن يمشي في مناكب الأرض ليكسب مالاً يسد به حاجاته، ويحفظ به ماء وجهه، ويكون عزيز النفس، عفيف الطبع، والأحاديث الواردة في فضل العمل وأهميته كثيرة، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام (ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي اللّه داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده) ، وعلى المسلم ألا ينتظر العمل المناسب له، بل يجب عليه استغلال الوقت والعمل بما هو متاح لديه. أفضل له من أن يصنف ضمن العاطلين عن العمل في المجتمع الإسلامي.

فقد قال عليه الصلاة والسلام: «والذي نفسي بيده، لأن يأخذ أحدكم حبل فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله، أعطاه أو منعه» ولا يجوز للمسلم الإعراض عن العمل إلا إذا كان عملاً محرماً ومخالفاً للشريعة الإسلامية، ولا يجوز له أن يبقى ينتظر الفرج والرزق من اللّه عز وجل دون بذل الأسباب، بل لابد من السعي والبحث في كل مكان وعدم التواكل. لأن السماء لا تمطر ذهباً.

خامسا: الاستخدام الامثل للموارد المتاحة :

لاشك ان كل المجتمعات يوجد بها موارد وعناصر انتجية كالمال والأيدي العاملة والسوق والآلات وبالتالي فانه يلزم استغلالها لمكافحة البطالة، قال تعالى: ((اللّه الذي خلق السموات والأرض وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجرِي في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار واتاكم من كل ما سألتموه وان تعدو نعمت اللّه لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار)) سورة إبراهيم، أية ٣٢. والاستخدام السيئ لهذه الموارد سبب رئيسي في انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم انخفاض مستوى التشغيل في المجتمعات الإسلامية وبالتالي زيادة البطالة.

سادسا: الدعوة الى استثمار الأموال وعدم حبسها :

حبس المال وكنزه دون الاستفادة منه واستثماره في الوجوه النافعة، يخالف تعاليم الإسلام السمحة. قال تعالى:) وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ(.)يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ(. كما قال صلى اللّه عليه وسلم: «ما من يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان فيقول احدهما: اللهم أعط منفقاً خلفا، ويقول الأخر: اللهم أعط ممسكا تلفا». واستثمار الأموال يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة للشباب، ويساهم على تحقيق التنمية بكافة أشكالها. ومن تم النهوض بالأمة الإسلامية.

لاشك ان الاسلام قدم رؤية اقتصادية غاية في التمدن والتطور لعلاج هذه الآفة الخطيرة التي يجب على صناع القرار الأخذ بها والنظر في جوانبها لحل مشكلة كثير من ابناء المجتمعات الاسلامية المعاصرة.

اعداد :

الدكتور هايل طشطوش

مفاهيم أساسية لنظم المعلومات

أ - محمود حمـــوده

لم يكن مصطلح نظم المعلومات المحوسبة حتي ستينات الألفية الماضية – والتي كانت عملياتها تقتصرعلي معالجة وتشغيل البيانات في أضيق ظروف أفضل مميزاتها السرعة لتحقيق مزايا خاصة بالعمل – لم تكن محل اهتمام الإدارات التنفيذية العليا والثقافة الإدارية والمهنية بشكل عام . ولم يكن باعث عدم الإهتمام هذا سوى انعكاس عام لفتور الولع بتكنولجيا المعلومات وتطبيقاتها بشكل عام لأسباب عديدة منها محدودية تطبيقات الحاسبات وتكلفتها العالية وأيضا اقتصار حقل الكمبيوتر وبرامجه ونظمه علي قلة من الخبراء والمبرمجين والمتخصصين .

لكن بعد التطور المستمر الذي طرأ علي تكنولوجيا الحاسبات ، وظهور نظم معلومات إدارية (MIS) بتطبيقات متعددة ساهمت في الدمج بين تكنولوجيا المعلومات والعمليات لإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ قرار . فلم تصبح نظم المعلومات مقتصرة علي معالجة وتشغيل البيانات فقط ، ولكنها ارتقت لإنتاج معلومات تتميز بالجودة العالية والملائمة كيفيا وزمنيا لاتخاذ قرار إداري أو اقتصادي رشيد بما يدعم حاجات الإدارات بمستوياتها المختلفة من التشغيلية وحتي الإدارات العليا ، الأمر الذي ساهم بقوة في افساح مكانة مرموقة لمفهوم نظم المعلومات في الثقافة المهنية والإدارية .

أهمية البحث في هذا الموضوع تكمن في أكثر من نقطة :-

أولا وفي البداية :- المعلومات مورد أساسي في أي نشاط بشري، والمعلومات عنصرمهم في علاقة الإنسان بمجتمعه وعلاقة المجتمعات بعضها ببعض من النواحي السياسية الثقافية والاقتصادية ، علما أن هناك ثلاث خصائص رئيسية أساسية تتحكم في مجتمع المعلومات :- **الخاصية الأولى** : استخدام المعلومات كمورد اقتصادي حيث تعمل المؤسسات والشركات على استغلال المعلومات والانتفاع بها في زيادة كفاءتها وهناك اتجاه متزايد نحو شركات المعلومات لتعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة . **الخاصية الثانية**: هي الاستخدام المتناهي للمعلومات بين الجمهور العام. الناس يستخدمون المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين وهم يستخدمون المعلومات أيضا كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم ، فضلاً عن إنشاء نظم المعلومات التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لكافة أفراد المجتمع . وبهذا فإن المعلومات عنصر لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد . **الخاصية الثالثة** : هي ظهور قطاع المعلومات ، كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد. إذا كان الاقتصاديون يقسمون النشاط الاقتصادي تقليدياً إلى ثلاثة قطاعات هي :- الزراعة وهو ما كان يُعرف بالمجتمع الزراعي المعتمد على الموارد الأولية الصناعة وهو كان يُعرف بالمجتمع الصناعي المعتمد على الطاقة المولدة مثل: الكهرباء ، الغاز والطاقة النووية، ثم الخدمات . علماء الاقتصاد والمعلومات يُضيفون إليها منذ الستينات من القرن الماضي قطاعاً رابعاً وهو قطاع المعلومات ، حيث اصبح إنتاج المعلومات ، وتجهيزها وتوزيعها (معالجتها) نشاطاً اقتصادياً رئيسياً في الكثير من الدول . هناك تحوّل جوهري من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلومات في أكثر أشكالها اتساعاً وتنوعاً ، وهي القوة الدافعة والمسيطرة . والبعض يقول إن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية مجتمع المعلومات يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال ، أي إنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية تلك التي تضم سلعاً وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات . إنه المجتمع الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة استراتيجية ، وكخدمة ، وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة .

لقد قدّر الاتحاد الدولي للاتصالات بعيدة المدى : أن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي في عام ١٩٩٤ بمعدل أكثر من ٥٪ ، بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة بمعدل أقل من ٣٪.

ثانيـًا وكأهمية أخري – من وجهة نظري – لبحثنا في مجال تكنولوجيا المعلومات ونظمها فبشكل خاص في الوسط المهني المالي والمهن المرتبطة به : كالمراجعة والتحليل المالي ، والخدمات المصرفية والإئتمانية ، وأعمال الزكاة والضرائب والتحليل الفني وخدمات التعهيد ..... الي أخره.. واعترافا بفضل مفاهيم نظم المعلومات في تطوير هذه المهن علي مستوي كبير :- أصبحت لتكنولوجيا المعلومات ونظمها المتعددة مساحة واسعة في المقررات الأكاديمية والعلمية والدورات المهنية والعملية لأي من المهن السالفة .

ثالثـًا وأخيرًا تتجلي أهمية للبحث في هذا المفهوم تكمن في أن أنظمة المعلومات في المنظمات يصاحبها إنفاق رأسمالي وإنفاق تشغيلي يتعلق بهذا الاستثمار، وبالتالي لابد من عملية المواءمة بين هذه الاستثمارات والعوائد المتوقعة منها ، حتى تكون هنالك جدوى من هذه الاستثمارات .

تلك الأهميات الثلاث :- (أ) أهمية المعلومات بشكل عام لما تقدمه من إفادات لمستخدميها ، (ب) وأهمية نظم المعلومات بشكل خاص في مجالنا المهني ، (ج) وأخيرا الأهمية التكاليفية في إنتاج هذه المعلومات من خلال دراسة جدوي نظم تشغيلها ومعالجتها دفعني ذلك للتفكير في اصطحابكم في رحلة متأنية علي مدي سلسلة مقالات ننشرها تباعا علي مجلتكم « **مجلة المحاسب العربي** » نطوف فيهال علي محطات للأبحار في هذا المفهوم الشيق :- نظم المعلومات .

النظام (System):- يستخدم الكثيرون كلمة «نظام» بشكل نمطي في الحياة اليومية العادية للتعبير عن طريقة لأداء مهامهم الاعتيادية ، أو بشكل مهني في الحياة العملية فيقولون مثلا :- ((هذا نظام جيد)) .. ((نريد برمجة نظام جديد للشركة)) ويمكن تعريف النظام في إحدي صورة بأنه :- مجموعة إجراءات صممت لتحقيق هدف محدد مسبقا وتستخدم هذه الكلمة في نواحي ومجالات متعددة لكننا سنهتم بها علي النواحي المالية والتجارية . وفي تعريف أخر للنظام – ((Systemهو محموعه من العناصر أو المكونات المتداخله و المترابطه التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق الهدف. و معظم الانظمه تتكون من أنظمه فرعيه و العكس صحيح (أي الانظمه الفرعيه تكون أنظمه رئيسيه) .

وبتعريف أكثر سهولة وكما يعرفه الكثيرون فالنظام هو تشغيل لمجموعة من البيانات للوصول إلي المعلومات ويصاغ هذا التعريف في المعادلة التالية :- النظام :- البيانات + تشغيل = معلومات وهذا التعريف الأقرب للتمهيد لمنجية بحثنا في هذا الموضوع والتي ستتركز في هدفها الاستراتيجي علي الفهم العميق لاستخدام قواعد البيانات وتطويرها وإضافات واجهات استخدام لها لمعالجة تشغيل بيانات مالية للوصول إلي المعلومات المفيدة لمستخدميها

وهناك تطورات عدة علي مفهوم تكنولوجيا النظم بدأت بظهور نظم المعلومات الإدارية MIS)) ثم نظم المعلومات التي تستند إلي قواعد بيانات ، وعلي نظم وإدارة قواعد البيانات (DBMS) . ، وبفضل النجاح الذي حققته معظم هذه الأنظمة بدأ التركيز علي بناء وتطوير نظم معلومات تساهم بصورة مباشرة في عملية اتخاذ القرارات فظهرت بناء علي هذا التوجه نظم مساندة القرارات (Decision Support System) كأحد أهم أنواع نظم المعلومات المحاسبية ذات التوجه الكثيف نحو دعم وإسناد المدراء عند صنع واتخاذ القرارات الهيكلية وغير الهيكلية. وتتداخل تعريفات النظم وتطوراتها في مناطق متداخلة مع مفاهيم أخري بدايتها الذكاء الاصطناعي كمفهوم لوصف حدود التكنولوجيا المعلوماتية ، ومرورا بمفاهيم النظم الخبيرة والشبكات العصبية وربما انتهاء بتقنيات تحليل النظم وأدواته وسنتناول كل منهم بالتفصيل في مقالات تالية .

البيانات (Data) :- هي حقائق ١- تجمع ٢- وتسجل ٣- وتخزن ٤- وتعالج من خلال نظام معلومات (IS) و التي تعتبر **كمواد خام** للنظام . ويتم تجميع البيانات عن :-

- الاحداث (العمليات التي تحدث) Events
- المصادر المتأثره بالحدث Resources
- الوكلاء الذين يشاركون في الحدث Agents

فالبيانات تدفق لحقائق أوليه (خام) تمثل الاحداث مثل العمليات البيعية المجردة في الاعمال التجارية أيضا مثل بيانات العملاء المجردة نم اي معالجة فقط بيانات مجمعة ومسجلة ومخزنةعلي قاعدة بيانات وجاهزة للمعالجة فهي مادة خامة في صورتها الأولي ربما لا تكون مفيدة قبل معالجتها.

المعلومات ((Information:- هي بيانات تم تنظيمها و معالجتها لاعطاء معنى مفيد لها لدى المستخدم فهي مجموعه من الحقائق ذات المعنى و المفيده للناس في معاملاتهم مثل أتخاذ القرارات .. وهو ما يوضح لنا ارتقاء المعلومات علي البيانات درجة في طريق تحقيق الإفادة للمستهلك النهائي .

ففي مثالنا الخاص بنظام عملاء للشركة «س» نجد ان الحقائق الخاصة بعملاء الشركة التي يعلمها محاسب الشركة (كالاسم والعنوان ورقم الاتصال وراس المال) تقف عند حد الحقيقة فإذا تدفقت علي الإدارة المالية للشركة بحكم كونها الإدارة الخاصة للتعامل معها (كمهمة موزعة علي نظام فرعي من النظام الرئيسي للشركة ككل) إذا تدفقت هذه الحقائق علي الإدارة المالية مثلت بذلك بيانات وتحقيقا لأولي محددات النظم (والتنظيم) نجد أن الإدارة (التنفيذية المختصة وفي مثالنا الإدارة المالية) يجب عليها تشذيب هذه البيانات وذلك بالسيطرة علي سيل تدفقها من خلال خطوات التعامل مع الحقائق لتحويلها الي بيانات جاهزة للمعالجة وهي:- ١- التجميع ٢- التسجيل ٣- التخزين تمهيدا للخطوة ٤ وهي المعالجة من خلال نظام للمعلومات.

الأن أصبح تدفق الحقائق الخاصة بعملاء الشركة يتم تجميعه في إدارة واحدة مختصة (بما يحقق المزايا الإقتصادية للتخصص) ، ثم يتم تسجيله باستخدام أي من قواعد البيانات المتاحة لهذه الإدارة (وربما يتم تسجيلها دفتريا ولكننا نهتم بنظم المعلومات المحوسبة) وهو ما يظهر لنا مفهوم جديد وهو قاعدة البيانات نتعرض له لاحقا. . أخيرا وبعد التجميع والتسجيل يقف طموح البيانات علي الارتقاء وتسكن في مرحلة التخزين والتي عادة ما توفر قاعدة البيانات ضمانات كافية لاحجام تخزين عاليه ومستويات أمان مطمئنة . لتبدأ –إن أردت– مرحلة انتاج المعلومات.

• **ترقية البيانات بمعالجتها وأهم صفات المعلومات الجيدة :-**

في حالة رغبة الحصول علي مستوي أعلي من الجودة المعلوماتية من الحقائق المجمعة والمسجلة والمخزنة في قاعدة بياناتك أنت في حاجة لاجراء معالجة (تشغيل) علي هذه البيانات لتحسين جودتها والجودة في المعلومات ويمكن وصف المعلومات بالجيدة إن حققت عدة معايير منها :- **القابلية للفهم** :- بحيث لا تكون قراءتها معقدة للمستخدم المنشود أوحتي العادي.. **الملاءمة**:- Relevance وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية حيث أنها تقلل من حالة عدم التأكد عن طريق المساعده في التنبؤ بما سيحدث أو المصادقه على ما حدث بالفعل . . **المصداقيةوالإعتمادية**:- Reliability وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز. وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أوطريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا . . **أيضا هناك محددات أخري لجودة المعلومات** كالقابلية للمقارنة. **والأهمية النسبية** فلا يتم عرض بيان ذو أهمية متدنية بمساحة وفي ترتيب أسبق علي بيان أخر يفوقة أهمية . ومن المهم أن تتميز المعلومات بالقابلية **للتحقق منها** **Verifiability** :- أي أنه يوجد أجماع فكري على المعلومه بمعنى أن طبيعة المعلومه تكون بشكل يؤدي الى الوصول الى نفس النتائج عند أستخدامها من قبل أشخاص مختلفين .وأخيرا لابد أن تكون المعلومات المنتجة **يمكن الوصول اليها** **Accessibility** :- أي أنه يمكنك الحصول على المعلومه عندما تحتاجها و بالشكل الذي تريده.

إذا وفي مثالنا المطروح لبيانات العملاء ولو صغناه بصورة أكثر دقة فالمطلوب تجهيز نظام إداري لمعالجة بيانات العملاء المتدفقة للإدارة المالية للوصول بها إلي معلومات جيدة وفقا للمحددات السابقة . ، تطبيق هذا واستكمال شرح المفاهيم الأساسية في المقال القادم ...انتظرونا

إعداد
محاسب قانوني وخبير ضرائب
محمود حموده

JORNAL OF THE ARAB ACCOUNTANT

Journal of the Arab accountant
مجلة المحاسب العربي

مفاهيم الأصول طويلة الاجل طبيقاً لمعايير المحاسبة المصرية

أ - هالة عبدالله

مقدمة

يعتقد البعض عند ذكر مسمي « أصول طويلة الأجل « أننا نقصد بها الأصول الأصول الثابتة إلا أن هذا المسمي ماهو الا عنوان يحتوي تحتة الكثير من البنود التي عني بتفسيرها ومعالجتها محاسبياً الكثير من معايير المحاسبة سواء المصرية أو الدولية

وفي هذا العدد وفي أعداد قادمة بإذن الله سوف نقوم بسرد الكثير من الأصول طويلة الأجل ومعالجتها المحاسبية في معايير المحاسبة المصرية.

الأصل:

هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث ماضية ومن المتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية الى المنشأة.

التفرقة بين الأصول غير المتداولة الملموسة وبين الأصول غير المتداولة غير الملموسة

أن الأصل الملموس هو كل أصل له كيان مادي (المباني – الأراضي – الخ.....) في حين أن الأصل غير الملموس هو كل أصل ليس له كيان مادي (الشهرة – العلامات التجارية – براءات الاختراع – الخ.....).

وسوف نتناول بعض من الأصول طويلة الأجل الملموسة

الأصول الثابتة
معيار المحاسبة المصري رقم (١٠)

• هدف المعيار:

١- المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حتى يستطيع مستخدمو القوائم المالية أن يستشفوا معلومات حول استثمار المنشأة في تلك الأصول والتغير فيها.

٢- تحديد توقيت الاعتراف بالأصول الثابتة وتحديد قيمتها الدفترية وقيمة الإهلاك الذي يحسب لتلك الأصول والخسائر الناجمة عن اضمحلال تلك الأصول والتي يجب الاعتراف بها.

• نطاق المعيار:

١- يطبق في المحاسبة عن الأصول الثابتة ما لم يكن هناك معيار محاسبة مصري أخر يتطلب أو يسمح بمعالجة محاسبية مختلفة.

• لا يطبق هذا المعيار علي:

(أ) الأصول الثابتة المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع.

(ب) الأصول الحيوية التي تخص النشاط الزراعي.

(ج) حقوق التعدين والتنقيب واستخراج المعادن والبترول والغازات الطبيعية وما يماثلها من الموارد غير المتجددة.

تطبق المنشأة هذا المعيار علي الممتلكات التي طورت أو أنشئت للاستخدام المستقبلي كاستثمار عقاري ولم تستوفي بعد الشروط الواردة بتعريف الاستثمار العقاري في معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤).

• تعريفات

القيمة الدفترية: هي القيمة التي يظهر بها الأصل الثابت في الميزانية بعد خصم مجمع الإهلاك الخاص به ومجمع خسائر الاضمحلال في قيمته.

التكلفة: هي مبلغ النقدية أو ما في حكمها المدفوعة أو التي تم تكبدها أو القيمة العادلة للمقابل الذي قدم من أجل الحصول على الأصل الثابت عند اقتنائه أو إنشائه.

القيمة القابلة للإهلاك : هي تكلفة الأصل الثابت أو أي قيمة أخرى بديلة للتكلفة في القوائم المالية ناقصاً القيمة التخريدية له أو القيمة المتبقية له في نهاية عمره الإنتاجي المقدر.

الإهلاك : هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك من الأصل الثابت على العمر الإنتاجي المقدر له .

القيمة التي تحددها المنشأة للأصل: هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل ومن تخريده في نهاية عمره الإنتاجي المقدر أو من المتوقع أن تتكبده عند تسوية التزام .

القيمة العادلة: هي القيمة التبادلية لأصل معين بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

اضمحلال القيمة : هي مقدار النقص في القيمة الاستردادية للأصل الثابت عن قيمته الدفترية .

الأصول الثابتة: هي الأصول الملموسة التي:

(أ) تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات، أو لتأجيرها للغير، أو لأغراضها الإدارية.

و(ب) من المتوقع استخدامها لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة .

القيمة الاستردادية : هي صافى القيمة البيعية للأصل أو قيمته في الاستخدام أيهما أكبر .

القيمة التخريدية : هي صافى القيمة المتوقع الحصول عليها حالياً نتيجة التخلص من الأصل لو كان بحالته المتوقع أن يكون عليها في نهاية عمره الإنتاجي المقدر بعد خصم تكاليف التخلص منه.

العمر الإنتاجي المقدر: هو إما أن يكون:

(أ) الفترة التي تتوقع المنشأة أن تنتفع خلالها بالأصل الثابت.

أو (ب) عدد وحدات الإنتاج أو عدد وحدات مماثلة تتوقع المنشأة الحصول عليها من ذلك الأصل الثابت.

- الاعتراف بالأصول الثابتة :

يتم الاعتراف بأي بند من الأصول الثابتة كأصل عندما:

• يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمنشاة ويتحقق هذا عندما يصبح الأصل صالح للاستخدام في الغرض الذي تم اقتناؤه / إنشاؤه من أجله وكذلك انتقال ملكية الأصل للشركة.

• يمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء البند بدرجة عالية من الدقة .

• أجاز المعيار تجميع البنود ضئيلة القيمة فى مفردة واحدة مثل العدد والأدوات وتطبيق المعيار على القيمة المجمعة .

• يتم معالجة معظم قطع الغيار كمخزون على أن تحمل على المصروف عند الاستخدام ولكن بالنسبة لقطع الغيار الأساسية ذات الأهمية النسبية والمعدات الاحتياطية (التي تستخدم مثلاً في صيانة أصول ثابتة أخرى) يمكن اعتبارها أصول ثابتة عندما تتوقع المنشأة استخدامها خلال أكثر من فترة محاسبية واحدة .

•فى بعض الحالات يفضل من الناحية المحاسبية توزيع اجمالى تكلفة الأصل على الاجزاء المكونه له ويتم المحاسبة عن كل جزء على حده .

مثال :

شراء مبنى مقام على قطعة أرض .

الطائرات (جسم الطائرة / المحرك).

• في بعض الحالات يتم الاعتراف بأحد البنود كأصل ثابت على الرغم من أنه لا يتوقع أن يحقق البند منافع اقتصادية مستقبلية مباشرة للمنشأة مثل الأصول المقتناة بغرض المحافظة على البيئة (مثل الفلاتر في مصانع الاسمنت) وذلك لأن اقتناء ذلك البند ضروري للاستفادة من الأصول الأخرى للمنشأة (منفعة مستقبلية غير مباشرة) .

أمثلة

١- تكلفة المباني المؤقتة المقامة للإشراف علي بناء موقع جديد ولتخزين العدد والمواد أثناء عملية البناء:

تعتبر جزء من تكلفة المبني الجديد ذلك لأنها تعتبر جزء من التكاليف الضرورية للبناء وإقامة المبني الجديد.

٢- تكلفة إزالة مبني قديم مملوك للمنشأة (بما فيها القيمة الدفترية للمبني القديم) وذلك لبناء مبني جديد بعد أن أصبح المبني القديم غير صالح للاستخدام:

تعتبر جزء من الخسائر المتعلقة بالاستغناء عن خدمات الأصل القديم . فهذه التكاليف مرتبطة بخدمات الأصل القديم وليس بالخدمات التي ستحصل عليها المنشأة من المبني الجديد.

٣- التأمين ضد المسئولية المدنية المترتبة عن عمليات البناء (التأمين علي الأخطار التي قد يتعرض لها الغير أثناء عملية البناء):

جزء من تكلفة المبني الجديد وذلك لاعتبارها تكلفة عادية وضرورية لوضع الأصل الجديد موضع التنفيذ.

القياس الأولى للأصول الثابتة:

يتم قياس القيمة الدفترية لعناصر الأصول الثابتة في تاريخ اقتنائها بالتكلفة. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة المبالغ والنفقات التي تحملتها المنشأة للوصول بالأصل إلي الحالي التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي تم إقتناءة من أجلة وفي موقعة.

وعند القياس الأولي للأصول يجب التفرقة بين:

١- الأصول التي تم شراؤها.

٢- الأصول التي يتم إنشاؤها ذاتياً.

٣- الأصول التي يتم الحصول عليها من خلال التبادل.

٤- المنح والمساعدات الحكومية. طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٢)

٥- تكلفة الاقتراض. طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤)

الأصول التي يتم شراؤها:

تتضمن تكلفة الأصول التي يتم شراؤها ما يلي:

⋆ ثمن الشراء متضمن الضرائب والرسوم غير القابلة للاسترداد بعد استنزال أي خصومات تم الحصول عليها .

⋆ مصروفات التسجيل ونقل الملكية.

⋆ تكلفة إعداد الموقع.

⋆ تكاليف المناولة والتسليم.

⋆ تكلفة التركيب .

⋆ إتعاب المهنيين كالمهندسين والمعماريين والفنيين .

⋆ التكلفة المقدرة لفك وإزالة الأصل وإعادة تسوية الموقع في حالة توافر الشروط التالية :

– وجود التزام لفك وإزالة الأصل .

– احتمالات حدوث تدفق للخارج للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام .

– إمكانية التقدير بدرجة موثوق بها للالتزام.

عندما يؤجل سداد ثمن الأصل الثابت لفترة ما فإن تكلفة الأصل تحسب على أساس السعر النقدي على أن يعالج الفرق بين السعر النقدي وثمن شراء الأصل على أنه تكاليف تمويلية ويتم توزيعها على فترة الائتمان (بافتراض عدم توافر شروط رسملة تكلفة الاقتراض) .

مثال

قامت إحدى الشركات في ٢٠٠٢/١/١ بشراء آلة بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ويتم السداد على خمسة أقساط متساوية تسدد في أخر كل عام قيمة كل قسط ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مع العلم أن سعر الشراء النقدي ٢,٢٧٥,٠٠٠ جنيه.

المطلوب :

١ - قيود اليومية لإثبات اقتناء الآلة ؟

٢ - قيود اليومية لإثبات تحميل تكاليف التمويل كل سنة بافتراض أن سعر الفائدة ١٠٪ ؟

الحـــل

١- قيود اليومية لإثبات اقتناء الآلة:

من مذكورين

٢,٢٧٥,٠٠٠ حـ/ الآلات

٧٢٥,٠٠٠ حـ/ تكاليف تمويل مؤجلة

٣,٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ /المورد

٢- قيود اليومية لإثبات تحميل تكاليف التمويل كل سنة:

يتم إعداد قيد اليومية التالي في أخر كل ستة لإثبات تكاليف التمويل:

من حـــ/ تكاليف التمويل (قائمة الدخل)

إلى حـــ / تكاليف تمويل مؤجلة (الميزانية)

ويتم تحديد نصيب أي سنة من تكاليف التمويل باستخدام المعادلة التالية:

(قيمة الأصل الثابت – [قيمة الأقساط المسددة(قسط العام وقسط العام السابق) – تكاليف التمويل للسنوات السابقة]) × معدل الفائدة

السنة الأولى = (٢,٢٧٥,٠٠٠ – [صفر – صفر]) × ١٠٪ = ٢٢٧,٥٠٠ جنيه

السنة الثانية = (٢,٢٧٥,٠٠٠ – [٦٠٠,٠٠٠– ٢٢٧,٥٠٠]) × ١٠٪ = ١٩٠,٢٥٠ جنيه

السنة الثالثة = (٢,٢٧٥,٠٠٠ – [١,٢٠٠,٠٠٠– ٤١٧,٧٥٠]) × ١٠٪ = ١٤٩,٢٧٥ جنيه

السنة الرابعة = (٢,٢٧٥,٠٠٠ – [١,٨٠٠,٠٠٠– ٥٦٧,٠٢٥]) × ١٠٪ = ١٠٤,٢٠٠ جنيه

السنة الخامسة = (٢,٢٧٥,٠٠٠ – [٢,٤٠٠,٠٠٠– ٦٧١,٢٢٥]) × ١٠٪ = ٥٣,٧٧٥ جنيه

٧٢٥ ٠٠٠ جنيه

٢ الأصول التي يتم إنشاؤها ذاتياً:

يتم إتباع نفس الأسس المتبعة في حالة اقتناء الأصل مع الأخذ في الاعتبار أنه إذا كانت المنشأة تقوم بنفسها بتصنيع / إنشاء هذا الأصل ضمن نشاطها الطبيعي فإن تكلفة الأصل تكون هي نفسها تكلفة إنتاج الأصول لغرض البيع.

٣ الأصول التي يتم الحصول عليها من خلال التبادل:

١- تبادل أصول مماثلة:

الأصول المماثلة:

هي الأصول التي لها نفس الاستخدام في نفس طبيعة النشاط وتتم المحاسبة عنها كالتالي:

١ – تكلفة الأصل المقتنى الجديد = صافى القيمة الدفترية للأصل القديم + النقدية المدفوعة – النقدية المحصلة.

٢ – تحديد القيمة العادلة للأصل المقتنى الجديد .

٣ – أثبات الأصل المقتنى الجديد بتكلفته وعدم تحقق أرباح أو خسائر نتيجة عملية الاستبدال ويتم إثبات الأصل المقتنى الجديد بتكلفته السابق تحديدها.

٤ – إذا كانت تكلفة الأصل المقتنى الجديد أكبر من قيمته العادلة وهناك دليل أن هذا الفرق نتيجة تلفيات في الأصل القديم في هذه الحالة يجب إثبات الأصل الجديد بقيمته العادلة والاعتراف بالفرق كخسائر استبدال أصول .

مثال

قامت شركة النور باستبدال آلة تكلفتها الدفترية ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكها ٨٠,٠٠٠ جنيه بآلة مماثلة قيمتها السوقية (العادلة) في تاريخ الاستبدال ٢٥٠,٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى سداد مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية ؟

الحـــل

١- تكلفة الأصل المقتنى الجديد = صافى القيمة الدفترية للأصل القديم + النقدية المدفوعة

= ١٢٠,٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠ = ١٧٠,٠٠٠ جنيه

٢- القيمة العادلة للأصل المقتنى الجديد = ٢٥٠,٠٠٠ جنيه

٣ - نتيجة المبادلة ربح ولكن يجب عدم تحقيقه في الدفاتر.

وتكون قيود اليومية كالتالي:

من مذكورين :

١٧٠,٠٠٠ حـــ/ الآلة الجديدة

٨٠,٠٠٠ حـــ/ مجمع الإهلاك

الى مذكورين :

٢٠٠,٠٠٠ حـــ/ الآلة القديمة

٥٠,٠٠٠ حـــ/ النقديـــة

مثال

بفرض في المثال السابق أن القيمة السوقية للآلة الجديدة ١٥٠,٠٠٠ جنيه وأنه لا يوجد دليل على وجود تلفيات في الآلة القديمة .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية ؟

الحـــل

١- تكلفة الأصل المقتنى الجديد = ١٧٠,٠٠٠ جنية

٢- القيمة العادلة للأصل = ١٥٠,٠٠٠ جنية

٣- خسارة الاستبدال = تكلفة الآلة الجديدة – القيمة العادلة للآلة الجديدة

= ١٧٠,٠٠٠ – ١٥٠,٠٠٠ = ٢٠,٠٠٠ جنيه

وتكون قيود اليومية كالتالي:

من مذكورين :

١٥٠,٠٠٠ حـــ/ الآلة الجديدة

٨٠,٠٠٠ حـــ/ مجمع الإهلاك

٢٠,٠٠٠ حـــ/ خسائر استبدال الأصول

إلى مذكورين :

٢٠٠,٠٠٠ حـــ/ الآلة القديمة

٥٠,٠٠٠ حـــ/ النقديـــة

٢ – تبادل أصول غير مماثلة:

تتم المحاسبة عن تبادل الأصول غير المتماثلة كالتالي :

١ – تكلفة الأصل المقتنى الجديد = القيمة العادلة للأصل القديم + النقدية المدفوعة – النقدية المحصلة.

٢ – يتم إثبات الأصل المقتنى الجديد بتكلفته السابق تحديدها.

٣ – يتم مقارنة القيمة العادلة للأصل القديم مع صافى قيمته الدفترية والفرق الناتج يتم تحقيقه كربح أو خسارة استبدال أصول.

مثال

قامت شركة النجاح باستبدال عقار تكلفته ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكه ٣٠٠,٠٠٠ جنيه وقيمته السوقية (العادلة) ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مقابل قطعة أرض وتحصيل مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه نقداً .

المطلوب :
إجراء قيود اليومية ؟

الحـــــل
١ – تكلفة الأصل المقتنى الجديد = القيمة العادلة للأصل القديم – النقدية المحصلة
= ١,٥٠٠,٠٠٠ – ٢٠٠,٠٠٠ = ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه.
٢– صافي القيمة الدفترية للأصل القديم = ٠٠٠ ٠٠٠ ١ – ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ =٧٠٠,٠٠٠ جنيه
٣– الفرق بين القيمة العادلة وصافي القيمة الدفترية =
= ١,٥٠٠,٠٠٠ – ٠٠٠ ٠٠٠ ٧ = ٠٠٠ ٠٠٠ ٨ جنية
وتكون قيود اليومية كالتالي:

من مذكورين :
٢٠٠,٠٠٠ حـــ/ النقديـــة
١,٣٠٠,٠٠٠ حـــ/ مجمع الأراضي
٣٠٠,٠٠٠ حـــ/ مجمع إهلاك عقارات
إلى مذكورين :
١,٠٠٠,٠٠٠ حـــ/ العقارات
٨٠٠,٠٠٠ حـــ/ ربح استبدال الأصول

الجزء القادم :النفقات اللاحقة على اقتناء الأصول الثابتة

* هدية العدد

هدية هذا العدد

للحصول على هدية العدد يرجى مراسلتي على إيميلي
هذا لإرسال الهدية مباشرة لمن يريدها وكتابة كلمة
هدية العدد الخامس عشر في العنوان

elmosaly7@gmail.com

الخاتمة

أرجو أن نكون قد وفقنا في سرد ما يساهم في ثراء معلوماتك أخي وأنتي اختي بما يعود علينا بالفائدة ويساعدنا على التقدم
والرقي في مجال عملنا وتحقيق ما نريد .

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

إذا أعجبتك المجلة ووجدت أنك قد استفدت منها وعندك المقدرة المالية لدفع قيمة العدد بما لا يشق عليك يمكنك **إخراج ما يعادل ٢ جنية مصري صدقة لأحد الفقراء والمحتاجين** ولمن لا يستطيع أرجو أن يتصدق بابتسامة في وجه أخيه المسلم .

للإتصال بنا

موقع المجلة /forumarabia.com.٢٠٠٧-http://w-e/
مدونة المجلة ٢٠٠٧waelmourad-wael.blogspot.com.http://

facebook

/https://www.facebook.com/groups/waelmourad

مجلة

مجلة المحاسب العربي

المحاسب العربي